علي الراشد مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

المجلس صوت بالموافقة على مجموعة من القوانين

الحكومة اعترضت على الأول وباركت الثاني.. وتمديد فترة المستفيدين من المعاشات حتى نهاية العام

المعاشات الاستثنائية للمتقاعدين العسكريين وقانـ

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

بعد انتظار سنوات، ووسط رفض حكومي، أقر مجلس الأمة منح معاشات استثنائية لاصحاب المعاشات من العسكريين المتقاعدين ورجال الاطفاء بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية، وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 39 عضوا من اصل الحضور وعددهم 41 عضوا فيما رفضه عضوان.

كما أحال مجلس الامة في جلسته أمس، وبمباركة حكومية، الى الحكومة مشروع قانون الجمعيات التعاونية بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 38 عضوا من أصل الحضور وعددهم 45 عضوا في ما رفضه سبعة أعضاء.

وأوضحت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ان الهدف من اعداده هو التعديل على بعض أحكام القانون المعمول به حاليا ومعالجة أوجه القصور فيها والتي كشف عنها التطبيق العملي له.

وأشارت الى أن التعديلات هدفت كذلك الى رفع كفاءة أداء العمل في القطاع التعاوني والحفاظ على استقراره لاسيما أن فترة زمنية طويلة مرت على صدور القانون المعمول به حاليا.

واحال المجلس الى الحكومة مشروع قانون في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت بعد الموافقة عليه بأغلبية الحضور في مداولته الثانية، كما أحال المجلس الى الحكومة مشروع قانون الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية.

وكان المجلس وافق على مشروع القانون المذكور في مداولته الاولى في جلسته بتاريخ الاول من مايو الجاري.

إلى ذلك، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة مصطفى الشمالي ان حقوق العاملين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومكتسباتهم وتعويضاتهم «مقرة ومحفوظة».

وقال الشمالي خلال مناقشة مجلس الامة مشروعا بقانون بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة ان «المؤسسة تدار الآن كشركة ووفقا لقانون الشركات».

وأضاف ان «المتحكم الاول والاخير بـ«الكويتية» هو مجلس الادارة من ناحية والجمعية العمومية الممثلة بالهيئة العامة للاستثمار من ناحية أخرى»، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

اقتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة عند الساعة التاسعة صباحا وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

الامين يتلو طلب تشكيل لجنة تحقيق مؤقتة لبحث ملف الترقيات التي اجراها وزير النفط قبل استقالته.

احمد المليفي: نحن مع اي تحقيق لكن ايقاف القرارات اشلون، وراح تكون في فراغ، يجب التحقيق في الموضوع من غير ايقاف القرارات.

سعدون حماد: وقف القرارات لاننا لو اعطينا مجالاً لثلاثة اشهر لا نستطيع ايقافهم، بعدين القرارات لم تنشر في كويت اليوم، والوزير مادام ماشي حط ربعه في الديوانية، وناس متقاعدين، 4 سلموا قيادات نفطية وهم متقاعدون وامضوا اكثر من 35 سنة في الخدمة، كل من خالفه على موضوع الداو شاله، والوزير ماشي خربط الحسبة، وما صارت وزير مستقيل يعمل مثل هذه التغييرات، يجب ان يوقف القرار ويعود كل الموظفين الى اماكنهم.

يوسف الزلزلة: نحن في دولة مؤسسات، كان من المفترض ان الوزير لا يقدم على هذه الخطوة، اشلون مستقيل ويقوم بمثل هذه التغييرات ومن الخطأ ان نحمل الوزير، بل يجب ان تحمل الحكومة باكملها لأنه لم يقدم الا بعدما وافقت الحكومة، والاستجواب الذي قدم للوزير جزء منه من القيادات ولا يعني انهم في المقدمة، ويجب ان يكون هناك ايقاف لمن تم تعيينه، سمو رئيس الوزراء غير موجود، الآن قضية التعيينات موقوفة، وقرار 30 عاما خدمة غير منصف، وزير الداخلية يقول انا حطيت عبدالفتاح العلي، لا كفاءته حطته، ارجو من الشمالي ان يأخذ اجراء حاسم كل هذه المشكلة لا يجوز الاستمرار فيما اتخذها هاني حسين من تغييرات قبل استقالته، ويجب الغاء انهاء خدمة من خدم 30 عاما خصوصا انه الحكومة بقى من عمره 3 اسابيع.

عبد الحميد دشتي: هناك اكثر من اقتراح ذي صلة بالموضوع، وللشأن ما يصير عندنا فراغ، وما نقدر نترك الفراغ، ونحيل التحقيق الى لجنة الشكاوى خلال ثلاثة أشهر.

عبدالله التميمي: الوزير المستقيل امضى كل حياته بالقطاع النفطي فيعز ان يتركه دون ان يكون له نفوذ، التغييرات التي قام بها ازمت العملية، وضع مشكلة للشمالي، يجب اعتماد المقترح ووقف القرارات التي قام بها هاني حسين الذي قام بها لمصالح ضيقة، هل من المعقول ناس تقاعدت يعادون الى الخدمة، اين الدماء الجديدة، عزز قوة «الاخوان» في التغييرات، نفس مقيت في الاجراءات التي قام بها، اقال الناس الذين يقولون له لا، وكانوا يعارضونه في المشاريع والاتفاقيات، لا اريد أن ازكي احدا ولكن هناك ناس تستحق ان تبقى وهو أقال ناس عزيزين عليه وحط ناس اعز وشال الذين يعملون بشخطة قلم.

ويجب وقف قرارات هاني حسين ويعتقد انه طوى ملفاته الفاسدة.

الرئيس: الاقتراح فيه تدخل في اعمال السلطة التنفيذية، لا نستطيع ايقاف قرارات السلطة التنفيذية، والاقتراح بشكله الحالي غير دستوري.

سعدون حماد: هناك سابقة، المجلس طالب بايقاف محمد العبد الله المبارك، الوزير اتخذ قراراته وهو ماشي، التوصية من الممكن الحكومة ما تاخذ بها.

الرئيس: دستوريا ليس بإمكاننا ان يكون القرار ملزما.

سعدون حماد: مخرج اخر من الممكن ان نكون لجنة التحقيق تنتهي اعمالها خلال اسبوعين، تحتاج الى طريقة مثلها من عينهم الوزير يجمدون حاليا من لا يحصن القرار اذا طافت المدة القانونية.

عبدالله المعيوف: مجلس الوزراء هو المسؤول عن التعيينات، التغييرات صارت بسبب ازمة الداو والوزير عين من كان لهم ضلع في الداو.

خالد الشليمي: ما ينبغي ان نقول للقطاع النفطي استريحوا، شكل لجنة التحقيق لكن لا تتدخل في التعيينات.

احمد المليفي: ما قام به وزير النفط سابقة خطيرة، ولا نقبل بها، ونؤيد التحقيق في الموضوع، ولكن الخلاف على التدخل من الناحية الدستورية ولا نترك فراغا.

نواف الفزيع: اتفق مع المليفي، لابد من فصل بين السلطات ومعك في التوصية ولكننا نخشى تحصين القرارات بعد مضي 3 أشهر خل الوزير الشمالي يتعهد بايقاف القرارات.

سعدون حماد: من الممكن ان نخلي من رقوا بالوكالة حتى انتهاء لجنة التحقيق.

الرئيس: لازم أن يعدل الاقتراح بكلمة ونوصي «موافقة».

وزير التنمية رولا دشتي: استنادا الى المادة 148 و149 تطلب الحكومة التأجيل أسبوعين.

الرئيس: يجاب إلى طلبها.

الامين العام يتلو طلب تكليف لجنة العرائض بالتحقيق في التغييرات التي اجراها وزير النفط قبل استقالته على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال 3 أشهر وتوصي ان تكون التعيينات بالوكالة.

الرئيس: العرائض تحقق الآن في الموضوع.

عبد الحميد دشتي: العرائض كلفت بالتحقيق في الترقيات، ولكن ما قام به وزير النفط من تغييرات قبل استقالته، ونحن ما ندري ما هو ما مستحق، وما ندري هل هناك شرعية لما تم في الداو ولابد ان العرائض تستكمل دورها والقطاع يدار ومن تم تعيينهم يعينون وكالة.

الرئيس: نحن لسنا نصاباً للتصويت على الاقتراحات.

صالح عاشور: في الجلسة الماضية قدمنا طلباً لمناقشة بعض الموضوعات الشعبية مثل قانون الجمعيات التعاونية وزيادة القرض الاسكاني ومكافأة ضباط الصف، وحتى لا نفقد النصاب.

خالد العدوة: لماذا لا نناقش القضايا الشعبية وهي أولى من بعض الامور، لا سيما مكافأة ضباط الصف وبدل الإيجار، اما القطاع النفطي فمن غسلين ايدنا منه.

قال من قرناها عرف سنها.

ناصر الجبري: قدمنا اقتراح استعمال الكويتية والقرض الإسكاني.

الرئيس مبارك الخرينج: المشكلة انه لا يوجد نصاب لاستكمال المشاريع الشعبية التي ذكرتموها.

وانتقل المجلس الى مناقشة المداولة الثانية لقانون التشجيع المباشر للاستثمار.

سعدون حماد: ارفع الجلسة.

خالد العدوة: ابدأ بالمتحدثين.

الرئيس: هذه مداولة ثانية.

سعدون حماد: حمل الأعضاء المسؤولية هم موجودون في الجلسة.

الرئيس: سامنحهم دقيقتين للحضور.

المقرر يوسف الزلزلة: هذه المداولة الثانية لتشجيع المباشر للاستثمار، هناك ثلاث تعديلات قدمت وهي في المادة الخامسة يكون للهيئة مجلس إدارة يتولاه الوزير المختص، وثلاثة أعضاء ممثلين لجهات حكومية على ألا تقل درجتهم لوكيل مساعد.

وزير التجارة أنس الصالح: المجلس بصدد التصويت على مداولتين واتفق على تقديم تعديلات، فوجئنا ان التعديل في البند الخامس لم يكن ضمن ما ناقشناه مع الوزارة ولدينا تحفظ على وجود اعضاء المتفرغين لانه سيحمل الهيئة اموالا.

صالح عاشور: الثلاثة الأعضاء التفرغين من القطاع الخاص يجب أن يبدل الى ثلاثة اعضاء غير متفرغين حتى لا نحمل المال العام.

احمد المليفي: لا اتفق مع الوزير ان الاعضاء غير متفرغين لانه لن يقدموا شيئا لمجلس الادارة، ومهما وضعت من قوانين ستتحطم على صخرة أشخاص معوقين ومعاقين، لابد ان يكون هناك قفزة نوعية حتى لا نظل في مكاننا.

يوسف الزلزلة: ما زال الأمر بيد المجلس، فإن كان يرى ذلك، فلا مانع لدينا.

سعدون حماد: نحن يجب أن نصوت على التعديل.

الرئيس: هل يوافق المجلس من حيث المبدأ على التعديل «موافقة».

ناصر المري: نحن نريد استقلالية لموظفي الهيئة وتجاربنا مع موظفي القطاع الخاص غير جيدة.

احمد المليفي: غير المتفرغين مشغولين ووظيفتهم في الهيئة ستكون شرفية وكيف سيكونون فاعلين ولهم بصمة.

الوزير أنس الصالح: مجلس الادارة رسم السياسات وهناك ادارة تنفيذية، ان كان المجلس متفرغا ماذا تعمل الادارة التنفيذية.

عدنان عبد الصمد: يفترض الا ينص في اي قرار ان الوكيل الفلاني بصفته، يفترض ان يعطي الحكومة صلاحيات، هناك وكلاء اعضاء في 15 مجلس ادارة، يفترض ان لا يكون وكيل وزارة بعينه، وما نراه ان مجالس الادارات شكلية.

احمد المليفي: كلام الوزير خطر جدا، أعمال الادارة من اختصاصات مجلس الادارة، الم تقرأوا القانون، اختصاصات ناس عندهم قرارات، نعم مجلس الادارة يضع سياسات ويراقبها، نريد أناسا تعمل وتؤدي دورا

العبدالله معترضاً

.. والشمالي متحدثاً

الراشد: اقتراح وقف تعيينات النفط فيه تدخل بأعمال السلطة التنفيذية وشكله الحالي غير دستوري

الشمالي: حقوق العاملين في «الكويتية» مقرة ومحفوظة والشركة الآن غير تابعة للدولة

المليفي: نحن مع أي تحقيق في تعيينات النفط لكن لا نقبل بإيقاف القرارات

الخنفور: قانون العسكريين ينصف من خدموا الكويت والأسرة الحاكمة.. وما زلنا مقصرين بحقهم

لاري: الحكومة متوافقة معنا بخصوص تعويضات الكويتية ومؤجلو الصرف يستحقون التقاعد وينقصهم العمر

عدد من المواطنين فرحين بإقرار قانون التعاونيات

الأذينة: لدينا ملاحظات على مديونية «الكويتية» ونسبة شراء الطائرات ونرجو سحب القانون للدراسة

رجال الحرس يهمون باخراج أحد المواطنين المخلين بالنظام في الجلسة